الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الاولى
الجلسة ٢٠
المعقودة يوم الاثنين
٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

DEC 4 1991
UN/SA COLLECTION

محضر حرفي للجلسة العشرين

الرئيس: السيد مروزفيتش (بولندا)

المحتويات

- المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.20
11 November 1991

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-61587 ٢٠١٧د(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

بنود جدول الأعمال من ٤٧ الى ٦٥ (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة الذي سيقوم ، بوصفه رئيس فريق الخبراء المعني بدراسة طرق ووسائل زيادة الوضوح في نقل الاسلحة التقليدية على الصعيد الدولي ، بعرض هذه الدراسة .

السيد مكدونالد (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني بالغ الشرف أن أكون هنا اليوم لاقدم للجنة الاولى تقرير الامين العام عن طرق ووسائل زيادة الوضوح في نقل الاسلحة (A/46/301) . ولكن قبل أن أفعل ذلك ، آمل أن يسمح لي بأن أتقدم بإشادتين .

أولا ، علي ان استرعي الانتباه الى ان السفير بلاجا ، ممثل ايطاليا ، ترأس الجلستين الاوليين لفريق الخبراء . ومن المؤسف لنا انه تُوُفّي ، ولكنه هو الذي وضع الأسس لهذا التقرير . ولولا توجيهه الحكيم وأناته وكياسته لما استطعنا ، بالتأكيد ، أن نصل الى هذا التقرير المتفق عليه .

والإشادة الثانية التي عليّ أن أقدمها ، إذا سمحتم سيدي الرئيس ، موجهة الى أعضاء فريق الدراسة أنفسهم . إنهم من بلدان كثيرة ولهم خلفيات ومهارات مختلفة ومتعددة . وكان يجمعهما أمران . الامر الاول ايمانهم القوي بأن موضوع نقل الاسلحة له أهمية حيوية ، وينبغي للمجتمع العالمي ان ينتهز الفرصة الآن لمعالجته . وكانت السمة الاخرى التي تشاطرناها جميعا في الفريق - السمة التي أعلم أن اللجنة تشاطرها - هي القدرة على التفاهم وعلى العمل سوية ، وعلى تفهم كل منا لوجهة نظر الآخر ، وعلى إيجاد حلول توفيقية ، وأخيرا - وليس دوما بسهولة ولكن في النهاية - التوصل الى تقرير يوافق عليه بالاجماع وبتوصيات موافق عليها .

كان فريق الخبراء يدرك تماما عند اعداد التقرير ، وخاصة في آخر اجتماع له في وقت سابق من هذا العام ، أن نشوب الحرب في الخليج لم يبين فحسب الاثار المأساوية التي قد تترتب على تكديسات غير مسؤولة للاسلحة بل زاد وعي العالم بهذه المسألة أيضا . وكنا نؤمن ، ومازلنا ، بأنه إن كان هناك وقت للعمل في هذا المجال فالوقت هو الآن . لذا ، فقد أعد تقريرنا كوثيقة ايجابية تدعو الى العمل العاجل .

وكما يوضح التقرير ، فاننا لم نعتبر الوضوح في عمليات نقل الاسلحة حلا شاملا . ولم يقتصر النظر اليه على شكل واحد . واعتبرنا أن الوضوح والصراحة في عمليات نقل الاسلحة خطوة أولية وهامة صوب بناء الثقة بين الامم وتقليل الشكوك وتخفيف حدة التوترات . وللصراحة دور هام في هذا المجال داخل البلدان . والتقرير يناشد البلدان أن تمارس الغلاسنوست ، إن جاز لي استخدام هذا التعبير . ولابد من القيام بمبادرات هامة أيضا على الصعيد الاقليمي .

وكنا ندرك جيدا الاتفاقات البالغة الاهمية التي تم ابرامها مؤخرا لتحديد الاسلحة ورحبنا بها بطبيعة الحال . وقد نظر فريق الخبراء الى هذه الاتفاقات باعتبارها تمهد الطريق أمام اتفاقات اقليمية أخرى تتعلق بالوضوح أو تحديد الاسلحة . إلا أن الفريق لم يقترح لذلك صيغة مشتركة واحدة . فستوجد لكل منطقة في كل عصر خصائصها وصيغتها وظروفها الخاصة بها .

ختاما ، اعتقد فريق الخبراء بأن الوقت قد حان لاتخاذ بعض الاجراءات على الصعيد العالمي للنهوض بالشفافية في عمليات نقل الاسلحة . وبالتالي ، يوصي التقرير بانشاء سجل الامم المتحدة لنقل الاسلحة دونما تأخير ، سجل يشمل البلدان الموردة والمتلقية على حد سواء ، وهو سجل عالمي غير تمييزي من شأنه أن يعزز الثقة بين جميع بلدان العالم ويشير بشكل موثوق به الى أية محاولة لا مبرر لها وغير مسؤولة لتكديس الاسلحة . ولا يحدد التقرير بدقة كيفية اقامة هذا السجل . إلا أنه يوصي بقوة بانشاء هذا السجل بطريقة تسمح بتنفيذه المبكر وبمشاركة أكبر عدد ممكن من البلدان .

ويعرب التقرير بوضوح عن اعتقاده بأن البعض سيجدون أن السجل بشكله المقترح غير كاف . ونحن نتفهم وجهة النظر هذه ونقدرها . مع ذلك ، كان في رأينا انه يتعين

علنا أن نحدد نقطة الانطلاق وأن الوقت كان مؤاتيا للبدء الآن . فحتى الرحلة الطويلة يجب أن تبدأ بخطوة قصيرة واحدة . لقد أعددنا تقريرنا واتفقنا عليه بأمل أن يمثل مثل هذه الخطوة وفي الاتجاه الصحيح .

وأخيرا ، يتناول تقريرنا موضوع الاتجار غير المشروع بالأسلحة . وهذا الموضوع يختلف في جوهره عن بقية ولايتنا . فالاتجار غير المشروع بالأسلحة ذو طابع خفي وبالتالي لا تنطبق عليه الشفافية . إلا أنه من حيث تأثيره على البشر وعلى المجتمع لا يقل أهمية عن تجارة الأسلحة العادية . وكان فريق الخبراء يدرك تمام الادراك ما ينتج عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة من دمار وبؤس انساني واستغلال وتلاعب فاسد بالسلطة . لذا ، فقد استرعينا في تقريرنا الانتباه الى هذه المخاطر بأشد العبارات . وهناك مؤشرات نرحب بها على وجود تعاون متزايد في الجهود الدولية الرامية الى القضاء على هذا السرطان . وقد لاحظنا زيادة التعاون بين سلطات الجمارك والسلطات الأمنية في العديد من البلدان . وهذا هو السبيل السليم الذي يجب اتباعه . ويوصي تقريرنا باتخاذ اجراءات وطنية مشددة لمنع هذا الاتجار غير المشروع بالأسلحة . كما أكدنا الحاجة الى تعزيز تدريب موظفي الجمارك واعادة تدريبهم . وهناك الكثير مما ينبغي القيام به . وكما يشير تقريرنا ، فاننا نأمل أن تحدد الأمم المتحدة نفسها الوسائل الكفيلة بزيادة التحسن المستمر لفعالية الرقابة لكي يتسنى القضاء على شر الاتجار بالأسلحة .

السيد باتيوك (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد تم توضيح موقف أوكرانيا إزاء مشاكل نزع السلاح الاساسية في البيان الذي أدلى به رئيس برلمان أوكرانيا ليونيد كرافتشوك في الجلسة العامة الـ ١٤ المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وتم الاعراب عنه بمزيد من التفصيل في بيان وزير الشؤون الخارجية أناتولي زلينكو في هذه اللجنة في ١٤ تشرين الأول/اكتوبر .

إلا أننا ، في ضوء الأحداث الأخيرة في أوكرانيا - التي كتبت عنها وسائط الاعلام تعليقات مبالغا فيها وأدلى بشأنها بعض الرسميين الأجانب ملاحظات هوجاء - وفي ضوء

الاستفسارات الاخرى التي أثارتها الوفود ، بحاجة الى تقديم معلومات أكثر تفصيلا عن موقف أوكرانيا إزاء تخفيض الاسلحة التقليدية ونزع السلاح النووي في أراضيها .

لقد اعتمد البرلمان الاوكراني ، فورا بعد انقلاب آب/أغسطس في الاتحاد السوفياتي ، مرسوما بخصوص الوحدات العسكرية في أوكرانيا . ويقضي هذا المرسوم بأن تخضع كل وحدات القوات المسلحة الموجودة في أوكرانيا لسلطة البرلمان الاوكراني . والهدف الاساسي من هذا المرسوم هو منع استخدام القوات المسلحة ضد الشعب وضد سيادة دولة أوكرانيا . وقد جرت حقا مثل هذه المحاولات خلال الانقلاب .

وكانت الخطوة التالية لضمان السيادة والاستقلال قرار البرلمان بانشاء قوات مسلحة لأوكرانيا . وفي الاسبوع الماضي درست مشاريع قوانين تتعلق بترتيبات الدفاع . وقرر البرلمان أن يكون الهدف من القوات المسلحة الأوكرانية التي ستنشأ حماية استقلالها وسلامتها الاقليمية وأن يحتفظ بالامكانيات الدفاعية لأوكرانيا على مستوى يكفي لحمايتها من العدوان .

وينص قانون الدفاع على أن أوكرانيا لا تعترف بالحرب كوسيلة لتسوية المشاكل الدولية ، ولا تمتلك أسلحة التدمير الشامل ، وليست لها مطامع في أراضي أية دولة أخرى ، ولا تعتبر أي شعب عدوا لها ، ولن تكون البادئة بالقيام بالعمليات العسكرية على أمن بلد إن لم تكن هي نفسها ضحية العدوان ، ولن تستخدم قواتها المسلحة في تسوية الشؤون الداخلية للدول الاخرى .

وبالنسبة لانشاء القوات المسلحة لأوكرانيا ، يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الموضوع ليس انشاء وحدات اضافية ، بل على العكس من ذلك ، فهو التخفيض التدريجي لقوات الاتحاد السوفياتي السابق المرابطة في أراضي أوكرانيا لكي تصل الى أعداد ضئيلة واستبدالها بقوات مسلحة وطنية أقل عددا يبلغ مجموعها حوالي ٠٠٠ ٤٠٠ شخص في جميع الفروع . وكما لاحظ وزير دفاع أوكرانيا مورولوف في هذا الشأن ، ان الطريق لاعطاء أوكرانيا ، وهي أمة تتألف من ٥٢ مليون نسمة ، قواتها المسلحة الخاصة بها ، هو أن يجري تخفيض ملموس في أجهزة الادارة العسكرية وعدد الجنود . وهذا التخفيض الذي يبلغ مئات الالاف من الاشخاص يرتبط بتسوية مشاكل اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة . ولهذا ان العملية الكاملة المكثفة لتخفيض العدد الى ٠٠٠ ٤٠٠ شخص ستستغرق بضع سنوات تستمر على عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٥ .

وتتضمن القرارات التي اتخذتها أوكرانيا موضوعين على وجه التخصيص هما نزع السلاح والتجريد من الصبغة العسكرية ، ويتضح ذلك بجلاء في أنه بينما كانت فيما سبق نسبة ١٥ في المائة من اجمالي الناتج الوطني تخصص للاحتياجات العسكرية ، قرر البرلمان أن يخصص من الآن أقل من ٣ في المائة من الميزانية الوطنية للقوات المسلحة لأوكرانيا .

والجانب الآخر للمشكلة هو القوات النووية . وطرق تسوية موضوع القوات النووية الموجودة في أراضي أوكرانيا كان قد قررها البرلمان في البيان الذي أصدره في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام بشأن تجريد أوكرانيا من السلاح النووي . ويؤكد هذا البيان عزم أوكرانيا على اتباع المبادئ غير النووية ورغبتها في المساعدة على تدعيم النظام الدولي لعدم الانتشار . وقد أعلن البرلمان ما يلي :

"أولا ، إن وجود الاسلحة النووية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق في أراضي أوكرانيا وجود مؤقت .

"ثانيا ، إن هذه الاسلحة تخضع الآن لرقابة الهياكل المختصة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق . وتتمسك أوكرانيا بحقها في رصد عدم استخدام الاسلحة النووية المنتشرة في أراضيها .

"ثالثا ، إن أوكرانيا ستتبع سياسة تهدف الى القضاء التام على الاسلحة النووية ومكونات وزعها الموجودة في أراضي دولة أوكرانيا . وتعتزم أوكرانيا أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن ، مع مراعاة الامكانيات القانونية والتقنية والمالية والتنظيمية وغيرها والمحافظة اللائقة على سلامة البيئة . وستبدأ أوكرانيا برنامجا موسعا لتحويل الصناعات الدفاعية واعادة توجيه جزء من قدرات الصناعات العسكرية الى سد احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

رابعا ، أن تلتزم أوكرانيا ، بصفتها احدى الدول التي تخلف اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق ، بأحكام معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية لعام ١٩٩١ بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة فيما يتعلق بالاسلحة النووية الموضوعة في أراضيها . وأوكرانيا على استعداد للبدء في المفاوضات مع جمهورية بيلاروس وجمهورية كازاخ الاشتراكية السوفياتية وجمهورية روسيا الاشتراكية السوفياتية الموحدة ، مع اشتراك الهياكل المختصة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق ، حول القضاء على الاسلحة النووية الاستراتيجية التي تشملها المعاهدة .

"خامسا ، إن أوكرانيا ستتخذ الخطوات اللازمة للقضاء على جميع الاسلحة النووية الاخرى الموضوعة في أراضيها . ولتحقيق هذا الغرض ، فهي على استعداد ، إذا تطلب الامر ، لان تشارك في مفاوضات مع جميع الاطراف المعنية ، مستخدمة بين جملة أمور ، الاليات المتعددة الاطراف الموجودة فعلا في مجال نزع السلاح .

"سادسا ، إن أوكرانيا ستتخذ الخطوات الصحيحة لضمان السلامة الفعلية لكل الاسلحة النووية الموضوعة في أراضيها الى أن يتم القضاء التام على هذه الاسلحة .

"سابعا ، إن أوكرانيا تنوي الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية بصفتها دولة غير حائزة للاسلحة النووية وعقد اتفاق مناسب بشأن الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية" .

وقد أصدر البرلمان هذا البيان بعد دراسة شاملة للمسألة ، وقد لقي البيان تفهما وتأييدا . فعلى سبيل المثال ذكر السيد زبيغنيو برنسكي ، وهو من الشخصيات العامة المرموقة في الولايات المتحدة ، عندما تكلم عن مشاكل الاسلحة النووية خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده مؤخرا في وزارة خارجية أوكرانيا ، أن النهج الذي اتخذه برلمان أوكرانيا في بيانه بشأن المركز غير النووي لأوكرانيا يمكن أن يرضي المجتمع الدولي .

وختاما ، أود أن أؤكد مرة أخرى ، بالنيابة عن وفد أوكرانيا ، أن المحافظة على القدرة العسكرية لأوكرانيا على مستوى من الكفاية الدفاعية ، وتخفيض الاسلحة النووية ثم القضاء التام عليها ، ودخول أوكرانيا في العملية الدولية القائمة على أساس تعاهدي لتخفيض الاسلحة والحد منها في منطقة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بصفتها شريكة ومشتركة اشتراكا تاما ، كانت ولاتزال من الاهداف ذات الاولوية لبرلمان أوكرانيا وحكومتها من أجل كفالة الامن الوطني .

السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب لكم - نيابة عن وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية - عن أحر تهانئنا بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الاولى . وإنني واثق بأن اللجنة الاولى ستختتم أعمالها بنجاح بفضل خبرتكم الثرية وقدراتكم البارزة . وأود أن أهنئ أيضا سائر أعضاء مكتب اللجنة على انتخابكم .

اليوم - كما ذكر جميع الاعضاء - يمر العالم بتغيرات جذرية ويدخل مرحلة جديدة من مراحل تطوره . وفي هذا الوقت غير العادي إن الموضوع الهام الذي يرتبط بإقامة نظام دولي جديد وتحقيق سلام وأمن مستقرين بما يتفق مع مطالب وتطلعات شعوب العالم هو موضوع تحقيق نزع السلاح .

إننا نرى أن نزع السلاح ينبغي أن يتحقق على أساس عام وتام وفي أقرب وقت ممكن .

إن الموضوع ذا الاولوية في مجال نزع السلاح هو نزع السلاح النووي . فالاسلحة النووية تمثل أبغض تهديد يتعرض له السلام العالمي وسلام كل بلد وكل أمة . منذ ظهور الاسلحة النووية على عالمنا ، لم يعرف العالم السلام يوما واحدا . ومن الامور التي تدعو الى الغضب أن العالم لا يزال ، عشية القرن الحادي والعشرين ، رهينة الاسلحة النووية .

يجب على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أن يكونا رائدين في نزع السلاح النووي . وفي هذا الشأن ، نرحب بإعلان الرئيس بوش يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر بأن الاسلحة النووية التكتيكية ستزال من آسيا وأوروبا . وقد طرح الاتحاد السوفياتي أيضا مقترحات إيجابية استجابة لمبادرة الولايات المتحدة . وهذه الخطوات تمثل تقدما كبيرا نحو تحقيق نزع السلاح النووي وبداية إيجابية في بناء عالم سلمي جديد . ومع ذلك ، هذه مجرد خطوة أولى جزئية إذا ما نظر اليها في سياق هدف نزع السلاح العام الكامل .

في الوقت الراهن ، يعد الحظر الشامل على إجراء التجارب النووية أحد البنود الهامة على جدول أعمال نزع السلاح النووي . وإن رفع أصواتنا هنا ضد التسلح النووي والانتشار النووي بينما التجارب النووية مستمرة يمثل تعارضا ومفارقة تاريخية . واستمرار التجارب النووية لا يمكن تفسيره إلا بأنه معارضة لنزع السلاح النووي يراد به الاستعاضة عن الأسلحة النووية القديمة بأسلحة محسنة نوعيا لتحقيق السيطرة على بلدان أخرى بواسطة الاحتكار النووي .

إن الاتجاه المستمر لإجراء التجارب النووية لن يخلق سوى الارتباك والشك في ساحة نزع السلاح النووي . لقد ظلت الامم المتحدة تناقش هذا الموضوع لأكثر من ٣٠ عاما وأصدرت حوالي ٧٠ قرارا بشأن وقف تفجيرات التجارب النووية ، لكن تلك القرارات لا تزال بعيدة عن التنفيذ . وفي هذا السياق ، سياق النظام الدولي الجديد ، لا يمكن بعد الآن قبول الأسلحة النووية . ونحن نرحب بالوقف السوفياتي المؤقت الانفرادي للتجارب النووية . ونحث على التوصل الى حظر تام شامل للتجارب النووية .

هناك متطلب هام آخر لنزع السلاح النووي العالمي هو إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أجزاء العالم وتوسيع نطاقها بشكل مستمر . وينبغي للمجتمع الدولي أن يؤيد ويشجع اقتراحات انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية . وعلى وجه الخصوص ، ينبغي للدول النووية أن تضمن تلك المناطق عن طريق تعهدات ملزمة قانونا .

إن إنهاء وإبرام مشروع اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية والقضاء عليها سيمثلان خطوة هامة تجاه القضاء على أسلحة التدمير الشامل . وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، التي عانت مرة من استخدام الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية ، ترحب بالتقدم المحرز في المفاوضات بشأن أحكام مشروع الإتفاقية ، وتأمل أن تستكمل وتبرم في أقرب وقت ممكن .

لقد ظلت الامم المتحدة تناقش مدة طويلة مسألة نقل الأسلحة ، وأعربت وفود عديدة عن وجهات نظرها بشأن تسجيل نقل الأسلحة . ونحن نعتبر تسجيل نقل الأسلحة اقتراحا يستحق الثناء في سياق نزع السلاح والأمن . وفي الوقت نفسه ، هناك - مع هذا -

شكوك حول مدى إسهامه بشكل هام في نزع السلاح والامن . من الذي يقرر المتطلبات الدفاعية لكل دولة - سؤال يقع بالكامل في إطار سيادة كل دولة على حدة - وكيف تمكن مقارنة مستوى القدرة والمتطلبات الدفاعية بين الدول ؟ ألن يشير هذا السجل الريبة والتنافس الصريح على السلاح بين الدول ؟ ألن يكون هذا مفيدا فقط للبلدان المتقدمة النمو الموردة للسلاح ومشؤوما بالنسبة للبلدان النامية المتلقية له ؟ لقد استخدم نقل الاسلحة والاتجار بها حتى الآن في العلاقات الدولية وسيلة لاستخلاص فوائد اقتصادية للبلدان البائعة . وأهم من ذلك طريقة لفرض مساومات سياسية وممارسة ضغط سياسي على دول أخرى . فهل يعني تسجيل الاسلحة ، لذلك ، نهاية تلك المساومات والضغوط السياسية ؟ إننا نرى أن تسجيل الاسلحة يجب أن يتضمن استحداث وإنتاج الاسلحة الجديدة وأماكن وأنماط وأعداد الاسلحة النووية الموزوعة في بلدان أخرى . ونرى أنه عندما تتناول تلك المسائل بشكل منصف ، سيسهم نظام التسجيل المقترح في نزع السلاح العام وفي الامن وفي إقامة نظام دولي جديد .

إن نتائج الحرب الباردة جرى الإحساس القوي بها على شبه الجزيرة الكورية . وعلى الرغم من أن الحالة الدولية شهدت اتجاها الى الانفراج ، والنزاعات الإقليمية تتجه نحو الحل ، فإن المواجهة بين شمال كوريا وجنوبها ومناخ وقف إطلاق النار غير المستقر لايزالان مستمرين دون هوادة . إن القوات المسلحة التي يبلغ قوامها مليونا يواجه بعضها بعضا على طول خط الحدود العسكرية .

وإذا ما كان لنا أن نكفل سلاما وأمنا دائمين في آسيا وفي سائر أنحاء العالم بما يتفق مع الاتجاه السائد في الحالة الدولية الراهنة ، من الحتمي إزالة التوتر والمواجهة على شبه الجزيرة الكورية وإحلال السلام هناك .

ولن يكون من الممكن تهيئة الظروف لإعادة توحيد سلمية إلا إذا تحقق نزع السلاح على شبه الجزيرة الكورية .

إننا نرى أن إصدار إعلان عدم اعتداء بين الشمال والجنوب سيكون نقطة انطلاق نحو نزع السلاح في كوريا . وسيبدأ إعلان عدم الاعتداء مرحلة حاسمة في الاستعاضة عن

(السيد كيم تشانغ غوك ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية)

نظام وقف إطلاق النار غير المستقر بنظام سلام دائم ويسهم في تخفيف المواجهة . وسيكون أيضا نقطة انطلاق لبناء الثقة بين الشمال والجنوب .

إننا نقترح أن يوقف الشمال والجنوب جميع التدريبات العسكرية المشتركة مع قوات أجنبية وأية تدريبات عسكرية أخرى على نطاق واسع ، وأن يحولا المنطقة المنزوعة السلاح على طول خط الحدود العسكرية الى منطقة سلام تستخدم للأغراض السلمية ، وأن يتخذا تدابير أمن لمنع أي نزاع طارئ من أن يؤدي الى تصعيد الحالة . ونطالب بأن يخفض الشمال والجنوب قواتهما المسلحة لاقل من ٠٠٠ ١٠٠ فرد لكل منهما خلال فترة ثلاث أو أربع سنوات ، وبأن تكمل القوات الاجنبية المرابطة في كوريا الجنوبية انسحابها عندما تخفض قوات الشمال والجنوب الى أقل من ٠٠٠ ١٠٠ فرد لكل منهما .

كما نقترح أن يحلّ الشمال والجنوب كل المنظمات العسكرية المدنية والقوات المدنية ، وأن يكفا عن استحداث التكنولوجيا والمعدات العسكرية الجديدة وعن استحداث الاسلحة والقيام وأن يواصلا التحقق من تخفيض الاسلحة عن طريق التفتيش الموقعي . غير أن هذه الاقتراحات المقدمة من جانبنا تظل جهودا انفرادية ولم تلق بعد ردا ايجابيا .

ونأمل أن يقوم الشمال والجنوب قريبا بالدخول في التزام مشترك فيما يتعلق بنزع السلاح وتنفيذه . وحيث أن الشمال والجنوب قد أصبحا عضوين في الامم المتحدة فينبغي حل قيادة الامم المتحدة في كوريا الجنوبية وسحب قوات الامم المتحدة واستبدال اتفاق الهدنة باتفاق للسلم ، مما سيشكل في رأينا اسهاما هاما في تحقيق السلم ونزع السلاح في كوريا .

ويتمثل أهم مساعي تحقيق السلم في كوريا وأكثرها الحاحا في تحويلها الى منطقة خالية من الاسلحة النووية . ففي الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة وزع ٠٠٠ ١ سلاح نووي ، كما تجرى في كل عام مناورة "روح الفريق" ، وهي المناورة العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ، وهي المناورة التي تحاكي الحرب النووية . وحيث أن الامة الكورية معرضة باستمرار للتهديد النووي فقد طالبنا بقوة بإزالة السلاح النووي في كوريا الجنوبية وبتحويل شبه الجزيرة الكورية الى منطقة خالية من الاسلحة النووية .

إن حكومتنا قدمت منذ فترة طويلة مقترحات بتحويل شبه الجزيرة الى منطقة سلم خالية من الاسلحة النووية ، ومنذ وقت قريب وعلى وجه التحديد في تموز/يوليه من هذا العام قدمت اقتراحا جديدا بأن يتفق الشمال والجنوب ويعلنا بصورة مشتركة انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية . والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين ، وهي الدول الحائزة للاسلحة النووية المجاورة لشبه الجزيرة الكورية ، ينبغي أن تضمن ضمانا قانونيا مركز شبه الجزيرة الخالي من الاسلحة النووية لو أعلنت شبه الجزيرة على هذا النحو . والدول غير الحائزة للاسلحة النووية في آسيا يجب أن تدعم تحويل شبه الجزيرة الكورية الى منطقة خالية من الاسلحة

النووية ، وأن تحترم مركزها باعتبارها منطقة خالية من الاسلحة النووية . ونرى أن هذا الاقتراح سيساعد على إزالة التهديد النووي من شبه الجزيرة وسيعزز نظام عدم الانتشار النووي .

إن الغرض من انضمامنا الى معاهدة عدم الانتشار هو ازالة الاسلحة النووية من جنوب كوريا والتخلص تماما من التهديد النووي في شبه الجزيرة . وقد أضحى مقصدنا هذا ومطالبتنا هذه أكثر وضوحا الآن بعد أن تأكد وجود أسلحة نووية في كوريا الجنوبية .

إننا لا نعارض تفتيشا نوويا . لكن مادامت القضية النووية في كوريا ترتبط ارتباطا مباشرا بمصير وسيادة الأمة الكورية لا يمكن لنا أن نقبل تفتيشا انفراديا . وحتى لو سمحنا بالتفتيش الانفرادي على الجزء الشمالي من شبه الجزيرة ، فلن يساعد ذلك عملية سحب الاسلحة النووية من الجنوب أو جعل شبه الجزيرة كلها منطقة لانووية . ولهذا السبب نطلب اجراء تفتيشين متزامنين ، أي في الشمال والجنوب في الوقت ذاته .

وليست لدينا المقدرة على الدخول في سباق للتسلح النووي مع بلدان أخرى ، كذلك ليست لدينا النية في استحداث أسلحة نووية لتدمير أمتنا . فقد باتت سياسة حيازة الاسلحة النووية في الوقت الحاضر سياسة بالية تماما . وقد أعربت الولايات المتحدة عن استعدادها لسحب أسلحتها النووية من كوريا الجنوبية . وإذا سحبت كل الاسلحة النووية فان مشكلة اتفاق الضمانات ستحل بشكل ميسر وستفتح مرحلة حاسمة من أجل جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لانووية .

إن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية دولة محبة للسلم والشعب الكوري يعتز كل الاعتزاز بالسلم . ونظرا لأن أمتنا مقسمة ، ونظرا لأن كل شطر يواجه الشطر الآخر ؛ ولأن حالة وقف اطلاق النار غير مستقرة على أرضنا ، فان تعطش شعبنا إلى السلم أكبر مما كان عليه في أي وقت مضى . وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وشعبها لن يدخرا وسعا لتحقيق سلم دائم في كوريا والاسهام في ضمان السلم العالمي ، وهو هدف مشترك للبشرية . وآمل في أن تسهم جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة إسهاما إيجابيا في تحقيق السلم في شبه الجزيرة الكورية .

السيد كبير (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في مستهل حديثي ، اسمحوا لي أن أتوجه لكم ، سيدي الرئيس ، بتهانئنا الحارة بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الاولى . ومن خلالكم أعرب عن تهانئنا أيضا لاعضاء المكتب بمناسبة انتخابهم . وإنني لعلى ثقة بانكم ، بتجربتكم الثرية ومعرفتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية ، ستديرون أعمال اللجنة نحو نتيجة ناجحة . وأطمئنكم على كامل تعاون وفد بلادي .

وأود أن أشيد اشادة خالصة بذكرى المرحوم السفير الحائز على جائزة نوبل للسلام الفونسو غارسيا روبليس الذي توفي مؤخرا . وسنتذكر جميعا إسهامه البارز في نزع السلاح وفي أعمال اللجنة الاولى .

نلتقي هنا في ظل تغييرات هائلة في الساحة الدولية . لقد تحول عصر الحرب الباردة الى صفحة من الماضي . والتقارب بين الدولتين العظميين يوجد التعاون بدلا من المواجهة . وقد دفعهما التفاهم المتبادل الى التفاعل الفعال . وشهدنا البداية نحو نزع سلاح حقيقي وجهودا مشتركة لإيجاد حلول للمشاكل العالمية .

إن التطورين المشجعين اللذين يتمثلان في الإنفراج والتعاون بين الدول الرئيسية في العالم ، واللذان يتصادفان مع حدوث طفرات ايجابية بالنسبة للعديد من المنازعات الاقليمية وبداية الديمقراطية في العديد من مناطق العالم ، يؤذنان ببداية عصر جديد من العمل الجماعي والتعاوني . وعلى الرغم من زخم التفاهم المتزايد ، لا يزال النزاع والتوتر وعدم الاستقرار في مناطق عديدة تشكل تهديدا للسلم والامن العالميين .

لقد شهدت أوروبا الشرقية في العام الماضي تغييرات جذرية . إن اعادة توحيد ألمانيا والاحداث الاخيرة في الاتحاد السوفياتي ستكون لها آثار سياسية واقتصادية بعيدة المدى على العالم . ونهاية الحرب الباردة آذنت بانهيار العلاقات الدولية التي كانت قائمة على كتلتين متنافستين من الدول .

ويمكن أن تؤدي مراكز قوة اقتصادية وسياسية جديدة تتسم بمتغيرات وتوجهات جديدة ، إلى آثار غامضة . إن السيناريو الذي يتفتق أمامنا ليس بعيدا عن الخطر

بالنسبة لبلدان العالم الثالث . وهناك اهتمام كبير بألا يؤدي هذا السيناريو الى الحاق الضرر بالمصالح السياسية والأمن الاقتصادي للبلدان النامية ، سواء عن طريق الهيمنة الاقليمية أو تهميش دور هذه البلدان . إننا نواجه حالة يشوبها الأمل والخطر معا .

إن الانفراج بين الدولتين العظميين أدى الى تخفيض كبير في الترسانات النووية والتقليدية على السواء . ونحن نرحب بهذا التقدم في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وإن التوقيع على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في تموز/يوليه الماضي يشكل خطوة هامة من جانب الدولتين لإجراء خفض كبير في ترسانتيهما النوويتين الاستراتيجيتين . ويعد التوقيع على معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا خطوة اضافية صوب ضمان السلم والاستقرار في أوروبا . كما أن مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية الذي عقد في نيويورك في كانون الثاني/يناير الماضي يكتسي أهمية كبيرة ، إذ أنه أول محفل تفاوضي متعدد الأطراف حول معاهدة للأسلحة النووية تشترك فيه جميع البلدان لبلوغ هدف الوقف الكامل للتجارب النووية . وفي هذا الصدد نؤيد مبادرة رئيس المؤتمر بإعادة عقده .

وترحب بنغلاديش بالمبادرة التاريخية الأخيرة للرئيس جورج بوش بالقيام بتدابير انفرادية لإزالة الأسلحة النووية التكتيكية ، كما نرحب بالعرض المقابل للرئيس غورباتشوف بالسعي لتحقيق تخفيض أكبر في القوات النووية . والمبادرتان تستحقان خالص امتناننا . ونرى أن هذين الاقتراحين يشكلان طفرة رئيسية نحو عالم خال من الأسلحة ، عالم أكثر أمنا لنا جميعا .

واسمحوا لي أن أذكّر ببيان النائب الأول لوزير خارجية الاتحاد السوفياتي الذي ذكر :

"... توفر مبادرات الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة فرصة فريدة من شأنها أن تغير النمط الفعلي لسباق التسلح بأساليب جوهرية ، بل تحويله الى نقيضه تماما : سباق لنزع السلاح" . (A/C.1/46/PV.12 ، صفحة ٢١)

ورغم التخفيضات التي تنص عليها المعاهدة ، سيظل لدى الدولتين العظميين أعداد ضخمة من الترسانات النووية تفوق كثيرا أي متطلبات معقولة للأمن القومي . ولا يزال سباق التسلح مستمرا باحصاءاته المروعة عن التكاليف الباهظة . وينفق سنويا ما يزيد على تريليون دولار على وسائل التدمير . وثمة مثال قد يوضح ما يمكن تحقيقه بتخفيض الانفاق العسكري . إذ تقدر منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن المبلغ اللازم لتحقيق تقدم ملموس في مجال منع حالات الوفاة وسوء التغذية بين خمسين مليون طفل لا يتجاوز ٢,٥ بليون دولار . كما أن الانفاق على عمليات حفظ السلم في ظل عملية السلام الجارية لا يمثل شيئا يذكر بالقياس بالانفاق على التسلح .

ان الانفاق الضخم على التسلح غير مبرر وغير أخلاقي . فالأسلحة وحدها لا يمكن أن تضمن الامن . وسيظل السلم والامن مهددين مادام الفقر والجوع والبؤس واليأس تفسد حياة البلايين . وبيان السيد ياسوشي أكاشي ، وكيل الامين العام لشؤون نزع السلام حسن التوقيت في هذا الصدد . فقد ذكر أنه

"... لا بد للمجتمع الدولي أن يأخذ بنهج متعدد الابعاد حيال السلم والامن لا يطغى فيه الجانب العسكري بل ينظر اليه من حيث صلته بأولويات أخرى مثل التنمية والرفاهية والبيئة وحماية حقوق الانسان" . (A/C.1/46/PV.4 ، صفحة ٣)

ولن يتحقق السلم والامن ما لم يمد نطاق التعاون الدولي لمعالجة المخاطر الناجمة عن الاخفاق في التنمية ، والتدهور البيئي ، وانعدام التقدم المفيد في القضايا الاجتماعية والانسانية . وعلينا جميعا أن ندرك المفهوم الاوسع للامن ومن ثم فقد أصاب الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة حينما قال :

...

"لن يظل أي نظام للأمن الجماعي قابلا للبقاء إلّا اذا التمست عملية لمشكلة الفقر والعوز ، التي يعاني منها الجزء الاكبر من العا (A/46/1 ، صفحة V)

ورغم انحسار خطر الحرب النووية خلال العقود الاربعة الماضية فإ الترسانات الضخمة من الاسلحة النووية ومخزونات المواد الانشطارية يهدد في حد العالم . ومن ثم فإننا نحث الدول الحائزة للاسلحة النووية على أن تسارع با بمبادرات من أجل الازالة الكاملة لجميع الاسلحة النووية ونسأل الله أن تفعل ذ وتؤمن بنغلاديش بضرورة الاتفاق بشأن وضع اتفاقية عالمية وغير تمييزية على حظر واستحداث وتكديس الاسلحة النووية والمواد الانشطارية .

ونعتقد أن ابرام معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية من شأنه أن يشكل أساسية نحو منع ظهور جيل جديد من الاسلحة النووية . ونرى أن وقف جميع تجارب النووية سيؤدي الى تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في الازالة الكاملة لجميع الا النووية . ومن ثم فإننا نسند أعلى الاولويات الى الابرام المبكر لمعاهدة شامل التجارب النووية . وفي هذا الصدد ، نرحب بإعلان الرئيس غورباتشوف تجميد ت الاتحاد السوفياتي النووية من جانب واحد ، ولمدة سنة ، ونحث الدول الاخرى الحا للاسلحة النووية على أن تحذو حذوه بغية تحقيق وقف كامل للتجارب النووية في مبكر .

ان التزامنا الدستوري يقيدنا بمفهوم نزع السلاح العام والكامل . ولهذا ترفض بنغلاديش البديل النووي لنفسها . ومن ثم فقد انضممنا الى معاهدة عدم الا النووي . ونؤيد جميع التدابير الرامية الى تعزيز نزع السلاح وإنهاء سباق ال والدعوة الى انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية .

ان الانضمام العالمي الى المعاهدة من شأنه أن يعزز نظام عدم الا النووي . وفي هذا الصدد ، ترحب بنغلاديش بقرار فرنسا والصين بالموافقة من المبدأ على الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار النووي . وبالتالي قريبا ستصبح

الخمس الحائزة للاسلحة النووية ، جميعها ، أطرافا في المعاهدة . وقد أكدنا دائما ضرورة تعزيز معاهدة عدم الانتشار النووي عن طريق التزامات بضمانات أمنية ايجابية وسلبية ، وقواعد موحدة وأكثر شدة لتصدير المواد النووية ، وضمانات أكثر فعالية في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ولن يتسنى تحقيق السلم الدائم إلا بإزالة وتدمير الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل . ونرحب في هذا الصدد بالتقدم المحرز في المفاوضات التي ترمي الى ابرام اتفاقية للاسلحة الكيميائية والتي دخلت فيما يبدو مرحلة نهائية حاسمة . ونأمل في التوصل الى اتفاق بشأن هذه الاتفاقية في العام القادم . ولا شك في أن بنغلاديش ستبذل قصارى جهودها من أجل الاسهام في ابرامها في وقت مبكر .

ولئن كنا نعتقد أنه يتعين التركيز بشكل كاف على نزع السلاح النووي ، الذي ينبغي أن يحظى بالأولوية القصوى ، فإنه يتعين أيضا توجيه الاهتمام الى تدابير الحد من الاسلحة التقليدية وتخفيضها . ويجب السعي الى تحقيق ذلك في إطار التقدم صوب نزع سلاح عام وكامل . فالاسلحة التقليدية تتطور بشكل متزايد في الوقت الحاضر نتيجة للتقدم التكنولوجي . وقد بلغت قوة تدميرية كاسحة . ولهذا السبب فإننا نشعر ونعتقد أن الابقاء على قدرات تقليدية تتجاوز الاحتياجات الأمنية المشروعة للدول قد تترتب عليه آثار تزعزع الاستقرار الاقليمي والعالمي . وينبغي أن تجرى عمليات تخفيض الاسلحة بأسلوب متوازن ومنصف ، دون المساس بمتطلبات الأمن الحقيقية . وهكذا يتعزز الاستقرار على المستويات العسكرية الادنى . وأي اقتناء للاسلحة يتجاوز الاحتياجات المتصورة من شأنه أن يزيد من الشكوك ويشجع على سباق التسلح .

وتلتزم بنغلاديش التزاما شديدا بالاستخدامات السلمية للبحار ومواردها . ونرى أن عمليات التعزيز البحرية العشوائية تتسبب في انتشار الخوف . ولهذا السبب ، يود وفدي أن يحث على ضبط النفس في الانشطة البحرية . ويعني ذلك ضرورة توخي العناية في صياغة المعايير الخاصة بمقتضيات الأمن البحري المشروعة .

ان دعمنا الثابت لتنفيذ اعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم ينبثق من التزاماتنا بالانشطة البحرية السلمية . وسنواصل السعي من أجل اقامة نظام مستقر في

المحيط الهندي ؛ وينبغي أن تكون هذه المنطقة محايدة ومنزوعة السلاح وخالية من الأسلحة النووية . وتؤمن بنغلاديش أن هذا النظام يجب أن يكفل عن طريق نظام للأمن الجماعي يمنع احلال أي شكل من أشكال السيطرة محل سيطرة الدول الكبرى ، بعد انسحابها ، وما قد يؤدي اليه ذلك من زعزعة لأمن الدول الساحلية والخلفية . ونأمل أن ينعقد مؤتمر الامم المتحدة للمحيط الهندي في كولومبو في وقت مبكر .

وعلى الامم المتحدة أن تنهض بدور كبير وواسع النطاق في مواجهة التحديات التي يفرضها العهد الجديد لجهود نزع السلاح الدولية . وأود أن أضيف في هذا الصدد أن بنغلاديش متحرص على القيام بدور في مؤتمر نزع السلاح الموسع في جنيف . ونرى أن هذا التوسيع يمكن تحقيقه تدريجيا في إطار زمني محدود ، مع الحفاظ على توازن المؤتمر ، مما يعزز قدرته على العمل بفعالية أكبر .

وبانتهاء الحرب الباردة ، شرع العالم في تقييم مفاهيم الأمن ومذاهبه القديمة . ونحن الآن في عصر يسوده التفاهم والتعاون . وهذه فرصة تاريخية يجب ألاّ تفوتنا لجعل العالم أكثر أمنا بتقليل سباق التسلح ومن ثم تقليل النفقات الباهظة المقترنة به . كما أن عائد السلم الناتج عن ذلك ينبغي أن يكرّس لرفاه البشرية ، وبخاصة لنمو اقتصادات العالم النامي . فلنغتنم جميعا فرصة للسلام . وتتعهد بنغلاديش ، بدورها ، بتقديم الدعم الفعّال والتعاون من أجل بلوغ ذلك الهدف النبيل الذي يحلم به الجميع .

السيد عبد الغفار (البحرين) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البدء أن أتقدم بتهانيء وفد البحرين اليكم لانتخابكم رئيسا لهذه اللجنة والى أعضاء المكتب الآخرين لانتخابهم لمناصبهم . ويسعدني أن أؤكد لكم تعاون وفد بلادي معكم خلال مداولات اللجنة راجيا لكم التوفيق في أداء المهام الموكلة اليكم .

لقد شهدت السياسة الدولية في العام الماضي وهذا العام أيضا عددا من المتغيرات المتلاحقة الهامة . ولعل من أبرزها التوقيع على "ميثاق باريس لأوروبا الجديدة" من قبل قادة أربع وثلاثين دولة أوروبية وأمريكية شمالية - ضمن مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وكان هذا الحدث هو بمثابة اسدال الستار بصورة رسمية على حقبة الحرب الباردة بكل ما حملته من توترات واستقطاب اقليمي ودولي وسباق في التسلح . ولا شك في أن هذه التطورات قد أثرت بشكل ايجابي في مجال نزع السلاح . ففي تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٩٠ تم التوقيع على اتفاقية القوات التقليدية في أوروبا . كما تم في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ التوقيع على معاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية (START) بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي بالاضافة الى المبادرتين الامريكية والسوفياتية بشأن الاسلحة النووية اللتين طرحتا خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الاول/اكتوبر من هذا العام . اننا نرحب بهاتين المبادرتين ، ونأمل أن تعقبهما صياغة برنامج متكامل للتخلص من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الاسلحة النووية .

ان هذه التطورات الايجابية في العلاقات الدولية تحتم على المجتمع الدولي أن يغذ الخطو حثيثا نحو تحقيق السلم والامن الدوليين . وهناك ثلاثة مناهج مترابطة لتحقيق ذلك يجمع عليها علماء القانون والسياسة ، وهذه المناهج هي : أولا ، النزوع الى حل المنازعات بالوسائل السلمية ؛ ثانيا ، انشاء نظام أمن جماعي تشارك فيه جميع الدول المحبة للسلام على نحو يوفر له الشمولية والاستمرار ؛ ثالثا ، نزع السلاح .

إن عمليتي السلم والامن مرتبطتان ارتباطا عضويا بنزع السلاح اذ لا يمكن تحقيق سلام أو أمن على المستوى الاقليمي أو العالمي ما لم يكن هناك نزع حقيقي للسلاح

خاصة السلاح النووية والكيميائي والبيولوجي . ومن هذا المنطلق فإن اقامة منطقة في الشرق الاوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ستعود بالفائدة على جميع دول المنطقة . وإننا نرى ضرورة اخلاء المنطقة من الاسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية . ولقد عبر وزير خارجية بلادي عن تلك القناعة في بيانه الذي أدلى به أمام الجمعية العامة حيث ذكر :

"واليوم فإننا أكثر اصرارا على تحقيق هذا المطلب نظرا لإيماننا بارتباط الأمن الدولي ارتباطا عضويا بمكوناته الاقليمية ، وقناعتنا بأن تعزيز الأمن الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط ، بإخلائها تماما من أسلحة الدمار الشامل ، سيشكل مساهمة ايجابية في صيانة السلام العالمي" . (A/46/PV.18 ، ص ٢٣)

ولا شك في أن الاسلحة النووية تشكل هاجسا مستمرا للقلق في منطقة الشرق الاوسط وخاصة أن جميع الدلائل تشير الى امتلاك اسرائيل حوالي ثلاثمائة قنبلة نووية . وفي اعتقادنا أن إعلان انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط يجب أن يرتكز على الامتناع عن حيازتها من قبل دول المنطقة ، ووضع قواعد ضمانات وضوابط لاستخدام المواد المشعة في دول المنطقة .

ان مسألة الأمن تعتبر من المسائل الحيوية لجميع الدول ، صغيرها وكبيرها ، إلّا أن الدول الصغيرة تولي اهتماما خاصا لصيانة أمنها لانها أكثر عرضة من غيرها للتهديد والعدوان الخارجي . ولقد تطرق الامين العام في تقريره بشأن توفير الحماية والأمن للدول الصغيرة والوارد في الوثيقة A/46/339 خلال سرد ملاحظاته حول آراء أعضاء مجلس الأمن في هذا الموضوع حيث قال :

"والدول الصغيرة بحكم خصائصها الذاتية قد تحتاج الى قدر خاص من الاهتمام والدعم . وأقرت الدول الاعضاء بوضوح بأن للمجتمع الدولي مصلحة مكتسبة في ضمان أمن الدول الصغيرة ، حيث أن عدم استقرارها أو فقدان أمنها يمكن أن يقوض النظام الدولي" . (A/46/339 ، ص ١٠)

إن الامم المتحدة تستطيع أن تلعب دورا كبيرا ، من خلال مجلس الامن ، لدراسة متطلبات الامن للدول الصغيرة ، إلّا أن خير ضمان لامن تلك الدول هو الاحترام المتبادل لجميع الدول لمبدأ السيادة وسلامة الاراضي واحترام ميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي .

ان البحرين ، بوصفها عضوا في هذا المحفل الدولي ، ترنو الى دفع عملية نزع السلاح الى الامام ليتسنى للعالم العيش في أمن وسلام . وتؤيد في الوقت ذاته تعزيز الامن الجماعي في إطار الامم المتحدة من خلال حظر استخدام القوة أو التهديد باستعمالها . ولقد أثبتت التجارب الماضية بما لا يدع مجالا للشك بانه ما لم تكن هناك روادع وضوابط لحماية واحترام سيادة جميع الدول خاصة الصغيرة منها فإن نظام الامن العالمي يصبح عرضة للخطر ، وإننا نأمل أن يتم تعزيز الامن العالمي من خلال القضاء على مصادر التوتر في العالم وخاصة الاقليمية منها ، ووضع حلول دائمة للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستعصية .

السيد جايا (برونـي دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذ أتكلم للمرة الاولى أمام هذه اللجنة ، أود أولا أن أتقدم اليك ، سيدي الرئيس ، بتهنئة وفدي الحارة على انتخابكم رئيسا للجنة الاولى . وانني لعلى ثقة بأن اللجنة سوف تتمكن ، تحت قيادتكم الرشيدة ، من انجاز مهامها بنجاح . وأتوجه أيضا بالتهنئة الى الاعضاء الآخرين ، الذين أسهموا بإخلاصهم في أعمال هذه اللجنة .

لقد شهدنا مؤخرا تغيرات هامة أثرت على الاحداث الدولية وغيرت في نواح كثيرة من فكرنا بشأن التوصل الى عالم يسوده السلم والامن . وفي إطار خلفية نهاية التوتر بين الشرق والغرب ، نحن في سبيلنا الى التوصل الى توافق في الآراء عالمي مستصوب للغاية بشأن العديد من القضايا الهامة ، ولا سيما القضايا المتعلقة بنزع السلاح .

وقد يكون بدء ما يسمى بالنظام العالمي الجديد قد أسهم في ازالة بعض العلامات الخارجية للتشاؤم الطويل الامد . إن ازالة جميع أسلحة الدمار الشامل وكذلك كل هذه المبادرات الاساسية لفرض رقابة على الاسلحة وخفض الاسلحة النووية قد بدأت تستحوذ على اهتمام اللجنة في مداولاتها .

وكل هذه المبادرات مقنعة تماما ، ولكن لا يوجد بينها ما هو أكثر ترحيبا أو تقديرا من الجميع مثل الاعلانين الاخيرين للرئيس بوش والرئيس غورباتشوف عن اعتزامهما ازالة الاسلحة النووية التكتيكية والغاء بعض برامجهما النووية . وترحب بروني دار السلام بهذه التطورات التاريخية ، وكذلك بالاستجابة الطيبة التي أبدتها تلك البلدان التي لديها أسلحة نووية . ويرى وفدي أن الالتزام الذي أبداه المعنيون يشكل سابقة لبذل مزيد من الجهود بغية التعجيل بإحراز تقدم فيما يتعلق بجميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح .

وعلى ضوء الاهتمام المتزايد حيال تحديد الاسلحة ونزع السلاح ، تتوقع بروني دار السلام أن تعطى الاولوية ، في رأينا ، لتلك الاسلحة التي سيكون لها أشد الاثار المروعة ، ليس فقط على الحياة البشرية ، ولكن أيضا على كوكبنا بتدميره نهائيا . وفي هذا الصدد ، يؤكد وفدي وجهة النظر المتعلقة بانتشار الاسلحة النووية : اننا نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي ، ولاسيما الدول الحائزة للاسلحة النووية ، أن يتخذ موقفا متوازنا صوب معاهدة الحظر الشامل للتجارب . ومع ذلك ، لن تكون لوقف تجارب الاسلحة النووية الذي نأمل في رؤيته أي نتائج ايجابية مادامت الدول الحائزة للاسلحة النووية تواصل اجراء التجارب على الاسلحة النووية . وكان رأينا دوما أن اجراء مزيد من التجارب والبحوث لن يؤدي فقط الى انتاج أسلحة نووية أكثر تطورا ، ولكن سيقوض أيضا كل الآمال في تحديد الاسلحة وازالة أسلحة التدمير الشامل . ويتمنى بلدي أيضا ألا يرى استحداث مزيد من الاسلحة النووية ، ومن المنطقي لتحقيق تلك الامنية أن تحظر التجارب النووية على نطاق شامل وعالمي وغير تمييزي . لذلك ، يرحب وفدي بإعادة تشكيل اللجنة المخصصة في عام ١٩٩٢ لمواصلة الاضطلاع بولاية واجبة لتحقيق الحظر الشامل للتجارب النووية .

تشعر بروني دار السلام بوصفها طرفا في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية بالتشجيع بسبب التطورات الاخيرة ، ويسرها أن ترى أن معاهدة عدم انتشار قد أحرزت تقدما بطيئا ولكنه تقدم أكيد . إن اعتزام فرنسا والصين وجنوب افريقيا أن تصبح

أطرافا موقعة على هذه المعاهدة يدل بالتأكيد على حدوث تطور ايجابي بشأن هذه المسألة ، وهذا أمر يرحب به بلدي كثيرا . وفي ضوء هذا التطور ، نحث تلك الدول التي تمتلك أو لا تمتلك قدرات على انتاج أسلحة نووية ، والتي لم تنضم حتى الآن الى المعاهدة . أن تفعل ذلك . إن هذه الخطوة التي اتخذتها دول أخرى غير أطراف في المعاهدة ستمكن بكل تأكيد المجتمع الدولي من تحقيق ما يسعى الى انجازه ، لاسيما احراز تقدم نحو تقليل خطر اندلاع حرب نووية ، وبالتالي تعزيز السلم والأمن الدولي .

وتشعر بروني دار السلام بالقلق أيضا إزاء مشاكل أخرى تتطلب النظر فيها جديا . وسيبقى التهديد بأسلحة التدمير الشامل قائما باستمرار مادامت الجهود البنّاءة الرامية الى ازالتها متوقفة تماما . وعلى غرار المتكلمين الذين سبقوني ، أود أيضا أن أكرر نداءات بلدي بالتعجيل باختتام المفاوضات المتعلقة باتفاقية دولية لحظر استخدام وتصنيع وتخزين الاسلحة الكيميائية . ونحن مقتنعون بأن الابرام المتوقع لهذه الاتفاقية سيسهم في الازالة الكاملة لفئات أخرى من أسلحة التدمير الشامل ، ولا سيما الاسلحة الكيميائية .

وتعلق بروني دار السلام أيضا ، كغيرها من الدول الاعضاء أهمية كبرى على مسألة الاسلحة البيولوجية ، وترى أن انتاج أسلحة التدمير الشامل هذه ينبغي ايقافه . وقد ازداد التزامنا الحازم بشأن هذه المسألة قوة عندما انضمّ بلدي في وقت مبكر من هذا العام الى اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الاسلحة . ويتفق هذا القرار أيضا مع قانون الاسلحة البيولوجية الذي وضعته بروني دار السلام ، والذي يهدف الى حظر استحداث وانتاج وحيازة وامتلاك عوامل بيولوجية ومواد تكسينية معينة وأيضا الاسلحة البيولوجية . وفي هذا المنعطف ، نود أيضا أن نحيّي الاطراف المعنية ، والتي أدى عملها واسهامها الى بلوغ نهاية ناجحة للمؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الاطراف في اتفاقية الاسلحة البيولوجية الذي عقد في جنيف مؤخرا . ونحن نأمل أن تسهم القرارات المتخذة اسهاما كبيرا في زيادة تعزيز الاتفاقية .

يتسم صون السلم والأمن العالميين حقا بأهمية كبرى ويظل عاملا حيويا لبقائنا . وقد تكون الحرب الباردة قد انتهت ، ولكن كما برهنت أحداث ماضية أن الدول السيادية الصغيرة هي أكثر الدول تعرضا لأي عمل عدواني تقوم به عناصر خارجية . ومما لا يمكن انكاره أن التوسع في امتلاك أسلحة التدمير الشامل بكافة أنواعها ، من خلال نقل الأسلحة بلا هوادة ، قد أدى في الواقع الى إثارة الشكوك القوية ، والى اندلاع الحروب والنزاعات المسلحة . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن تحظى بكل الترحيب دراسة الأمم المتحدة عن طرق ووسائل زيادة الوضوح في نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي . ونحن نرى أيضا أن مناقشة انشاء سجل دولي لعمليات نقل الأسلحة برعاية الأمم المتحدة وتنفيذه ، ينبغي أن تستند الى المبدأ الأساسي مبدأ العالمية وعدم التمييز .

إن نهاية التناحر الايديولوجي بين الدولتين العظميين وبداية التعاون الدولي ينبغي أن تبشرا بالخير لظهور فكر جديد بشأن نزع السلاح . ونحن نرى أنه ، بالتشجيع والدعم الكامل من جانب الدول الأعضاء ، يمكن للأمم المتحدة أن تلعب دورا واسع النطاق في المسائل الرئيسية المتعلقة بالأمن ونزع السلاح . وفي سعينا من أجل بناء مستقبل سلمي ينقذ الأجيال القادمة من ويلات الحروب ، نؤكد بذلك مرة أخرى موقفنا بأن الأمم المتحدة هي الهيئة الرئيسية التي نعوّل عليها لصون السلم والأمن .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠